Issue 6453 - 6454 Saturday - Sunday 14-15/9/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6453 - 6454 السبت – الاحد 16 من محرم 1441 هـ 14-15 من ايلول (سبتمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

المتحف الوطني يزهو باليوم الوطني

فؤاد مطر
بيروت

يضيف "المتحف الوطني اللبناني" يوم الأحد 22 سبتمبر/أيلول 2019 أعطر ذكرى على الشعب السعودي. وسيزهو هذا المتحف الذي تروي نواويسه وكذلك ما يحوي من توابيت ومومياوات وتماثيل حفرها الأجداد الفينقيون على حجارة أو بإستعمال البرونز قبْل قرون من الزمن، فضلاً عن لوحات تركها أجداد ما قبل الميلاد وبعده في بيروت وبعلبك وجبيل وصيدا وصور وحيث كان هنالك كشْف أثري. وهو كان سيبدو أكثر غنى لو لم تشمله همجية حرب 1975 التي أطفأ سعيرها إتفاق الطائف، وتمتد أيدي ناهبي الآثار إلى هذا المتحف يصيبه ما أصاب متاحف في العراق وسوريا وليبيا ومصر منيت بأنواع من رعاة القطعان الهمجية (المصنفة ميليشيات) يبيعون بالجملة تراث أوطان وتاريخ حقبة مضيئة من التاريخ. قبْل إفتتاح هذا المتحف لسبعة وسبعين عاماً كان تم جمْع نحو مئة قطعة أثرية ثم حدثت الهجمات الهولاكية لسرقة ما أمكن سلْبه. لكن رونق الشعور ببهجة الإستقلال أوجب إعطاء المتحف حقه من الإهتمام. وسنة بعد سنة بات المتحف الوطني من معالم تاريخ هذا الوطن الكبير أهمية المستَصغَر من طارئين على أصول التعامل بين الدول.

عيد الاستقلال

وبالعودة إلى الضيافة غير المسبوقة من جانب "المتحف الوطني" لأعطر ذكرى على الشعب السعودي بملايينه الثلاثة والثلاثين، نشير إلى أن اليوم الوطني للمملكة يتميز عن سائر الأيام الوطنية التي هي أعياد الإستقلال، بأنه ليس لمناسبة نيْل الدولة إستقلالاً كان مصادَراً من دولة أجنبية على نحو ما كانت عليه جميع دول الأمة بجناحيْها المشارقي والمغاربي، وإنما هو يوم إنجاز الوحدة في وطن كانت تتوزع على صحاريه ووديانه وجباله قبائل تتناحر وتغزو هذه تلك. وعندما تكون ساحة هذا الغزو والتناحر والسلب أكبر دولة عربية مساحة (2,149,690 كم 2) فللمرء أن يتصور أي جولات من السعي المقرون بالحزم وأي شمائل جهادية إتصف بها الملك عبد العزيز في سنوات دوره كأمير ثم كسلطان، قبْل أن يكتب بدخوله الرياض بداية صفحة لمّ شمل المناطق ثم تقوم الدولة وتتوحد ويحقق أثبت تجربة وحدوية في الأمة. ويحدث ذلك في زمن كانت الدولة التي لا تغيب عنها الشمس مستأثرة بالوصاية وما هو أكثر منَها على مصر والسودان وإمارات الخليج وكانت فرنسا الدولة الوارثة الأمجاد النابليونية رابضة على إرادات لبنان وسوريا ودول المغرب. ومن هنا فإن اليوم الوطني السعودي كان وطنياً بإمتياز وأمكن رجل ساقته الأقدار وقوة العزم الإيماني أن يتوكل ويتحمل ويوحد الدولة المترامية المناطق وفي زمن الفروسية التي لا تُلوث وسائلها السلاحية المناخ كما حال بالستيات ونوويات الزمن اللاحق وصولاً إلى الحاضر، كون تلك الوسائل جياداً وسيوفاً وبنادق عند الضرورة القصوى. والأهم من ذلك الأخذ بالعدل والتمسك بما في الشريعة السمحاء من خرائط طريق تؤدي إلى العمل الصالح وتحقيق الهدف الذي هو لمصلحة الشعب وبما يحوز مرضاة رب العالمين. وهنا نجد جوهر رؤية الملك بعدما وحّد وكذلك بعدما باتت معالم الثروة النفطية من خلال وصية لأول الملوك الأبناء سعود وللملوك الخمسة فيصل وخالد وفهد وعبدالله (رحمة الله عليهم) وخادم الحرميْن الشريفيْن الملك سلمان عزز الله سعيه وعزْمه وحزْمه.. ومنهم إلى من سيواصل واجب القيادة من الأحفاد.

سطور الوصية

وفي سطور من تلك الوصية قول الملك عبدالعزيز لإبنه (وليّ العهد زمنذاك) الملك سعود "إننا نحن والناس جميعاً ما نُعز أحداً ولا نُذل أحداً وإنما المُعز والمُذل هو الله سبحانه وتعالى. مَن إلتجأ إليه نجا ومَن إعتز بغيره (والعياذ بالله) وقع وهلك. وينبغي ألاّ تأخذك في الله لومة لائم. وعليك أن تنظر في المسلمين عامة". إختيار "المتحف الوطني اللبناني" بالذات ليكون المكان الذي يحتفل فيه اللبنانيون مع المملكة العربية السعودية ممثَّلة بسفيرها وليد بن عبدالله بخاري يحمل في طياته معنى، ونكاد نقول إن القصد من المكان هو مناسبة لكي يتأمل قبائل أهل السياسة في لبنان في ما أصاب الوطن من أفعال قاموا بها وأقوال بالغوا في ترددها.

وإذا جاز التشبيه فإن حالة لبنان ليست بعيدة عن تلك الحالة التي كانت تعيشها مناطق السعودية قبْل أن يخوض عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود غمار تنقية البلاد من العابثين والسالبين والغزاة والمرتكبين أبشع أنواع القتل. طبعاً هنالك الفارق الزمني الذي يجعل التشبيه غير دقيق. ولكن أليس ما يحدُث من رموز في مواقع من السلطة السياسية أو من أطراف يستغلون علاقتهم ببعض الرموز، هو مثل ما كان يحدث في زمن الغزو والسلب وإعتبار الوطن مناطق نفوذ أو دويلات لهذه القبيلة أو تلك. من هنا قد يكون إختيار المكان ليس مجرد التغيير بحيث لا يبقى الإحتفال يتم في فندق أو صالة مؤتمرات وإنما ثمة إيماءة ودية وراء القصد، ذلك أن مكان المتحف هو في نقطة من خط التماس، تماماً كذلك المبنى الذي إختاره السفير بخاري لكي تكون قاعاته ملتقى لمشاهدة مئات الصور للمسيرة الدبلوماسية السعودية- اللبنانية على مدى ثلاثة أرباع القرن الذي أهم حالة توحيد ثابت فيه هي توحيد المملكة. ومن الجائز الإفتراض أن كثيرين من أبناء المملكة سيضيفون بعد الآن إلى برنامجهم السياحي في لبنان زيارة "المتحف الوطني اللبناني" ما دام سفير مملكتهم إختاره ليكون مكان الإحتفالية بالذكرى التاسعة والثمانين لعيدهم الوطني، فضلاً عن أن هذا الإختيار سيحفِّز الكثيرين من السفراء العرب والأجانب على حذو الإختيار السعودي الذي جاء في وقت يحتاج فيه لبنان ليس فقط إلى نجدة "سيدر" التي قد تتعثر بعض الشيء وإنما دائماً إلى أصدقاء حاضرين في زمن الشدة وعند الحاجة إلى مبادرات ذات طابع معنوي وتحمل في طياتها رسائل أو تمنيات من نوع إختيار "المتحف الوطني اللبناني" مكاناً للإحتفاليات الوطنية وبما تمثّله جغرافية المكان بمعنى أنه في النقطة التي تفصل بين بيروت المسلمة وبيروت المسيحية، ولكن السعودية بهذا الإختيار الرمزي الذي ينسجم مع جوهر إتفاق الطائف تريد القول بالإيحاء ما معناه إن الخط الفاصل هو في نظرها الخط الذي يجمع الجناحيْن، وعلى رغم المشاحنات والممارسات والمناورات بين بعض قبائل العمل السياسي والحزبي القريبة الشبه من قبائل في صحارى الجزيرة وبلداتها إستمرت على أفعالها المبغوضة إلى أن أمكن ترويض ما من الأفضل ترويضه وإخضاع من لا يرتضي الصراط المستقيم. وأما أتراك أجداد الرئيس رجب طيب أردوغان الذين كانوا يسيطرون على الإحساء في المنطقة الشرقية ويتركزون في مدينة "الهفوف" فهؤلاء جرى التعامل معهم بمزيج من الترويض والإخضاع إنتهى بهم الأمر خروجاً سالماً، إنما من دون أن يزال هذا الفعل من العقلية العثمانية للرئيس أردوغان الذي يحاول الإستقواء على سوريين إعتقدوا أنهم سيَلقون في تركيا الملاذ الآمن والكريم وعلى لبنان لأن رئيسه ذكّر بما فعله باشاوات من أجداده بلبنان ظلماً ما بعده ظُلم.

خلاصة القول إن "المتحف الوطني اللبناني" لن يكون يوم الأحد 22 سبتمبر 2019 مجرد مضيف لإحتفالية الذكرى التاسعة والثمانين (اليوم الوطني السعودي) وإنما سيزهو بهذه الضيافة التي لم تخطر فكرتها في بال أحد من قبل.. حتى في بال أهل الحُكْم حقبة تلو حقبة، إلى أن جاءنا السفير بخاري بالمبادرة اللفتة. عسى ولعل يكون هنالك بعض الإعتبار لما تعنيه هذه الإحتفالية لجهة الطرف المحتفل ولجهة إختيار المكان. وكل يوم وطني والمملكة شعباً وقيادة من العواد.

> إذا جاز التشبيه فإن حالة لبنان ليست بعيدة عن تلك الحالة التي كانت تعيشها مناطق السعودية قبْل أن يخوض عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود غمار تنقية البلاد من العابثين والسالبين والغزاة والمرتكبين أبشع أنواع القتل. طبعاً هنالك الفارق الزمني الذي يجعل التشبيه غير دقيق.

الضعف والجُبن الإداري .. الأسباب.. والأنماط (1)

حسن الياسري
بغداد

إنَّ الإدارة نشاطٌ بشريٌ يجمع بين العلم والفن ، وهي تستلزم مجموعةً كثيرة من السمات والمهارات ، بعضها فطريٌ ذاتيٌ غير مكتسب من الواقع الخارجي –الكارزما – ، وبعضها الآخر مكتسبٌ . وكنَّا قد تحدثنا في فرصة سابقة عن فنّ الإدارة ، والمهارات التي ينبغي أنْ يتمتع بها مَنْ يزاولها ، وذلك في الجزء الأول منْ دراسة (فنُّ الإدارة وأنماط الغباء الإداري) .

واتماماً لما بدأناه ، ولأهمية الموضوع ؛ سنسلّط الضوء في هذه الدراسة علىَ ما يمكن أنْ أُسميه بـ (الضعف والجُبن الإداري) في مزاولة الإدارة .

غنيٌ عنْ البيان أنَّ منْ عوامل نجاح مَنْ يزاول الإدارَة ، وهو المسمى بالمدير في أدبيات علم الإدارة أو الرئيس الإداري بحسب ما أُسميه ، تحلّيه بالشجاعة –الإدارية – ، تلك الشجاعة التي تُكسبه الثقة بالنفس ، والقدرة على اتخاذ القرارات دون تردد . بيد أنَّ ثمة حالات يكونُ الرئيس الإداري –المدير –فيها ضعيفاً ؛ ما ينعكس على الإدارة برمّتها ، التي تصاب بما يمكن تسميته بـ (الضعف الإداري) . ويبدو لي أنَّ مشكلة أو ظاهرة الضعف الإداري أضحت شائعةً غير مخفيَّة في واقعنا الإداري ، وأنَّ سلبياتِها لتتفاقم أكثر حينما تتحوّل إلى ما يمكن أنْ أسميه بـ (الجُبن الإداري).

ولَئنْ كان الإثنان –الضعف والجُبن –منبوذين في الإدارة ، إلاّ أنَّ الجُبن أسوأ بكثير من الضعف ؛ إذْ سيكون الرئيسُ الإداري ومؤسسته عبارةً عنْ ألعوبة بيد الآخرين يُحرّكونها ذات اليَمين وذات الشمال ؛ فتفشل الإدارة منْ جهة ؛ وتخسر ثقة الجمهور منْ جهةٍ أخرى !! وكي تكتمل الصورةً ونحيط بالموضوع علماً ؛ فسأتحدث عنْ محورين رئيسين ، الأول عن الأسباب الكامنة وراء مشكلة أو ظاهرة الضعف والجُبن الإداري في الإدارة ، والثاني عنْ أبرز أنماط هذا الضعف وملامحه ، مُنوّهاً إلى أنَّ ما سأذكره هنا هو نتاج المتابعة والممارسة الشخصيَّة حصراً .

المحور الأول

قبل الولوج في بيان أنماط الضعف والجُبن الإداري ، أجدُ من الضروري بيان بعض الأسباب التي تفضي إلى نشوء ظاهرة الضعف والجُبن الإداري . فبحسب تقديري تكمن أسباب هذه الظاهرة في الآتي :

-أسبابٌ شخصيةٌ :1

وتتعلق بشخصية الرئيس الإداري ، التي تكون هنا ضعيفةً وهزيلةً بطبيعتها ، بغض النظر عن العوامل الأخرى. فالموضوع هنا مرتبطٌ ببناء الشخصيَّة لا بالعوامل الخارجية الأخرى المحيطة . وفي هذه الحالة يكون العلاج صعباً إنْ لم يكنْ مستحيلاً ؛ ذلك أنَّ الضعيف بطبعه وبناء شخصيَّته لا يمكن أنْ يتحوَّل إلى شجاع مهما توفرت له الأسباب والعوامل المُحفّزة ، ولو وضعتَ خلفه جيشاً من العسكر والإداريّين ؛ فالفأر لا يصبح أسداً وإنْ وضعتَ الأسود بخدمته .

2-أسبابٌ سياسيةٌ :

في هذه الحالة لا يكون سبب الضعف شخصياً ، بل يتعلق بالواقع السياسي والتدخلات السياسية . إذْ قد تقوم بعض الأحزاب التي يتبعها بعض الرؤوساء الإداريّين بالضغط عليهم ؛ لاتخاذ مواقف معينة خلافاً للقانون والأنظمة والتعليمات ، وخلافاً لما ينبغي أنْ يكون . كما يمكن أنْ تقوم بقية التيارات السياسية بالضغط على بعض الإداريّين ؛ لاتخاذ قرارات تتفق مع توجهاتها . وإنَّ ذلك كله ليفضي بالمحصّلة إلى ضعف الإدارة وترددُها واتخاذها قرارات هزيلة تارةً ، ومتناقضة تارةً ثانيةً ، ومخالفةً للقانون تارةً ثالثةً .

3-أسبابٌ برلمانيةٌ :

لعلَّ احدى أهم المشكلات التي تواجه الواقع الإداري في العراق تتمثل بكثرة تدخُّل بعض أعضاء البرلمان –على مستوى الدولة –وبعض أعضاء المجالس المحلية –على مستوى المحافظات –في عمل الإدارة والرؤوساء الإداريّين . وتكمن خطورة هذا التدخلُ في قيام بعض هؤلاء بابتزاز وتهديد بعض الرؤوساء الإداريّين بالاستجواب أو النيل منهم في وسائل الإعلام إنْ لم يستجيبوا لطلباتهم . ومن المعروف أنَّ جزءاً من هذه الطلبات لا ينسجم مع القانون من جهة ، ويعدُّ تدخلاً في صَميم العمَل التنفيذي الإداري من جهة أخرى !!

وبَناءً علَى ذلك يقوم الكثير من الإداريّين ، ولا سيما علَى المستويين الأول والثاني ، أي الإدارة العليا والإدارة الوسطى ، بالاستجابة لهذه الطلبات خوفاً من ذلك التهديد . ومع كثرةَ هذه التدخلات والاستجابة لها تغدو الإدارة ضعيفةً ورؤوسائها ضعفاء مهزوزين ، وتضحى بعض قراراتهم هزيلةً لا تنسجم مع القانون والضوابط .

4-أسبابٌ إعلاميةٌ :

قد يبتعد الكثيرون عن الكلام في هذا الموضوع ، لكنَّ المصلحة العامة فوق الجميع . وفي هذا الاتجاه لا بدَّ من التسليم بالحقيقة التي لا يمكنُ أنْ ينكرها أحدٌ ، المتمثّلة بأنَّ أحد أسباب ضعف الإدارَة في العراق هو الضغط الإعلامي . ولبيان هذه الحقيقة أشير إلى ما يتم تداوله يومياً في عشرات الوسائل الإعلامية ، مرئيةً ومسموعةً ومقروءةً ، ولا سيما الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي ، إذْ تتداول هذه الوسائل أحياناً بعض الأمور ذات الطابع الإداري البحت ، التي لا يحيط بها إلاّ الإدارة ذاتها والمتخصص الدقيق . وبالنظر لكون هذه الأمور مرتبطةً بحيثيات إدارية لدى الإدارة وغير معروفةً للجمهور ؛ فقد يحصل اللبْس والشك لدى المتلقّي حينما يشاهد تلك الفضائيات تعرض وثيقةً أو مستنداً صادراً عن إحدى جهات الإدارة ، وتُسوَّق بكونها فساداً يتعلق بهذه الجهة أو تقصيراً منسوباً إليها ، في حين إنَّ الحقيقة قد تكون مغايرةً تماماً .

ومنْ هنا تبدأ حملة الضغط الإعلامي على هذه الجهة أو تلك ؛ لثنيها عن مسارها أو لإلزامها باتخاذ قرارٍ ما باتجاه ما ؛ إذْ يتم النيلُ من هذه الإدارة ومن رئيسها الإداري بالمباشر ، عبر تضييف مَنْ جنَّد نفسه لمثل هذه الأمور من السياسيّين أو البرلمانيّين أو الإعلاميّين ؛ وبالمحصّلة سيصاب الرئيس الإداري بالضعف والوهن أمام الحملة الإعلامية هذه ، التي تكون عفويةً أحياناً –ناجمةً عن الجهل المتفشّي –أو مقصودةً غالباً ؛ الأمر الذي يدفعه – الرئيس الإداري – إلى تغيير موقفه أو اتخاذ موقف باتجاه ما تُسوّق له هذه الوسائل . أما الحملات التسقيطية التي تشنّها وسائل التواصل الاجتماعي فهي من الوضوح ما لا يحتاج إلى مزيد بيان ؛ وكل ذلك يفضي بالمحصّلة إلى وجود المزيد من الإداريّين الضعفاء !!

وما يزيد الطين بلةً والمشكلة تفاقماً أنَّ بعض هذه الفضائيات ووسائل الإعلام تضييف في الغالب أفراداً غير متخصّصين للحديث في هذه الأمور ذات الطابع الإداري أو التحقيقي والقضائي البحت ، سواء أطلقوا على هؤلاء المتحدّثين وصف (محلل) أو (ناشط) أو (مراقب) .. وما إلى ذلك . فقد يُسوّقون لخريج قانون حديثاً أو لمحام –وعلى الأغلب خريج مسائي أو أهلي بوصفه خبيراً في القانون ، – وكل هؤلاء غير متخصّصين تحقيقياً وقضائياً وإدارياً ، بل إنَّ بعضهم لا يعدو أنْ يكون منْ أنصاف المتعلّمين –في القانون – ؛ ومنْ ثم لا تتوفر لديهم المكنةَ للنظر في مثل هذه القضايا ، أو التعليق على مواقف القضاء والجهات الرقابية ، وأنَّى لهم ذلك !!

ولربَّ قائل يقول إنَّ أكثر مَنْ يتم الاستعانة بهم في وسائل الإعلام للحديث عن هذه الأمور هم أعضاء مجلس النواب ، وهؤلاء يمثّلون السلطة التشريعيةَ ؛ ولهذا يكون حديثهم في هذا المقام صادراً عن متخصص ؟ وهذا الكلام غير صحيحٍ ومردودٌ بالكليّة ؛ ذلك أنَّ البرلمانيّين غير متخصّصين تحقيقياً وقضائياً وإدارياً ، وأنَّ دورهم الرقابي أو كونهم برلمانيّين لا يمنحهم العلميَّة ولا يُحوّلهم إلى متخصّصين في التحقيق والقضاءَ والإدارة ، نعم يمكنهم النهوض بدورهم الرقابي عبر سلوك الطرق الدستورية والقانونية المعروفة ، ومنها أنهم يوكلون الأمر إلى الجهات المعنية ، ويبقى لهم دور المتابعة ، أو أنْ يكون أحدهم متخصصاً في مجالٍ ما ويتحدث في حدود هذا الاختصاص بما ينسجم مع الدستور والقانون ، أو أنْ يلجأوا إلى الاستجواب ، مع مراعاة شروطه الدستورية ؛ لكنَّ ذلك كله لا يُحوّلهم إلى مُحقّقين وقضاة وإداريّين !!

5-أسبابٌ رقابيةٌ :

قد يستغرب البعض من القول إنَّ رقابة الأجهزة الرقابية ، هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين ، قد تكون إحدى الأسباب المفضية إلى ضعف بعض الإداريّين .

ولايضاح ذلكَ نؤكد أنَّ التجربة العملية قد أوصلتنا إلى هذه الحقيقة ؛ ذلك أنَّ بعض المشتغلين بالإدارة يخشى مساءلة هيئة النزاهة أو رقابة المفتش العام ؛ ما يفضي إلى إحجامه عن بعض الأعمال الإدارية التي تقع ضمن دائرة مسؤولياته ؛ خوفاً من تلك المساءلة وطلباً للسلامة . وأكثر مَنْ يقع في هذه المفارقة النزيهون !!

إنَّ هذا الرأي يُمثّل قراءةً ميدانيةً لما يقع فيه البعض ، بيد أنَّ الحق أنَّ الأجهزة الرقابية قد وجدت لحماية المال العام والوقوف بوجه الفاسدين ؛ وبناءً على ذلك ينبغي أنْ لا يخاف النزيه من الأجهزة الرقابية ، وأنْ لا يترك بعض أعماله ومهماته خوفاً من المساءلة ؛ لأنَّ الإدارة مَسؤوليةٌ يتعيّن النهوض بها على وفق القانون والأنظمة النافذة . وللحديث تتمة في الجزء الثاني إنْ شاء الله للكلام في أنماط الضعف والجُبن الإداري .

> تتعلق بشخصية الرئيس الإداري ، التي تكون هنا ضعيفةً وهزيلةً بطبيعتها ، بغض النظر عن العوامل الأخرى. فالموضوع هنا مرتبطٌ ببناء الشخصيَّة لا بالعوامل الخارجية الأخرى المحيطة .

شهق الناس

تهجير العلم وتوطين الجهل

ياس خضير البياتي
الامارات

تعد هجرة العقول نزفاً خطيراً غير منظور للمجتمعات العربية، حيث المعادلة الصعبة والمتناقضة بين رؤية تحديث المجتمع العربي، وهجرة العقول المتخصصة في أبرز الاختصاصات العلمية النادرة كالجراحات الدقيقة والطب النووي، والعلاج بالإشعاع، والهندسة الإلكترونية والميكرو الكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء، والهندسة الوراثية، والادارة والحاسوب...الخ، إضافة للعلوم الانسانية والاجتماعية وتخصصاتها التقليدية والجديدة.

هناك استنزاف ظاهر، وهناك استنزاف باطن، والأخطر هو ان يستنزف المجتمع اقتصادياً وعلمياً من دون رؤية ظاهرة، ومعرفة دلالاتها ظاهرياً بسبب طبيعتها غير المنظورة وصعوبة تقدير حساباتها الاقتصادية المباشرة، فهي تنخر في الباطن، ولا تشعر المجتمعات بمخاطرها الاقتصادية، الا عندما تصطدم الارادات المتباينة أو تبدأ الرغبات بإيقاظ الحاجات. فهناك استراتيجية لنموذجين من الهجرة: نموذج تقليدي، وهو الهجرة الى الخارج. ونموذج معاصر، الذي تبنته الشركات العابرة للحدود بإقامة مراكز بحوث وتطوير داخليا (الهجرة الى الداخل)، واستثمار العقول العربية لمصلحتها السياسية والاقتصادية والمالية، من دون ان يكون للدول العربية فوائد علمية واقتصادية تخدم مجتمعاتها. بمعنى أنها أصبحت صورة للاستغلال وسلب القدرات والموارد الطبيعية والبشرية.

بلغة الأرقام تشير احصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة الى ان الوطن العربي يسهم بـ 31 بالمئة من هجرة الكفاءات، وان 50 بالمئة من الاطباء و23 بالمئة من المهندسين، و15 بالمئة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يتوجهون الى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا، وان 54 بالمئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون الى بلدانهم. مما أدى الى تكبد الأقطار العربية خسائر جسيمة جراء هجرة العقول بلغت أكثر من 300 مليار دولار في الوقت الحاضر، وهي خسارة غير منظورة في اقتصادات هذه البلدان.

لا جدل في ان الوطن العربي منذ زمن بعيد تعرّض لاستنزاف في طاقاته المادية والاقتصادية والاجتماعية، وهو استنزاف أضعف حركة المجتمع وديناميكيته، ومزق كياناته الاجتماعية والثقافية، وعطل تطوير العقل وتنمية العلم والانسان. فهذا الاستنزاف لم يكن معزولاً عن التفكير الغيبي أو السلطوي الاستبدادي الذي تحكم في ثقافة المكان والزمان، وأدى الى شيوع ثقافة اللامبالاة اتجاه ظواهر الحياة. بمعنى ان خسارة المجتمع من جراء الاستنزاف المجتمعي، ما كان يحدث لولا تخلف المنظومة السياسية العربية، ومؤسسات المجتمع وركودها، وعدم فعاليتها في ادارة الازمات بأنواعها، واستشرافها للمستقبل.

دون شك إن هجرة العقول أضعفت المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحث العلمي، وأصبحت الجامعات العربية تعاني خللا في ندرة التخصصات العلمية، وتدهوراً في البحث العلمي، حيث معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يزيد على 0,002 بالمئة سنويا من الدخل القومي، يقابله تخلف وعجز وتدهور تنموي واقتصادي، وإخفاق علمي وتكنولوجي، ومشكلات معيشية، وضعف مستوى الأجور والرواتب التي يتقاضاها الباحثون والعلماء.

عراقيا، مثلما تم اقتلاع جذور التقدم والتحضر من البيئة العراقية، وتهديم مدن العراق وتحويلها الى مدن كوراث ونكبات وازمات ومزارع موت ومخدرات وفقر وجهل، فأنه تم اقتلاع العقل العراقي العلمي اقتلاعا جذريا، واستبدال بعقل الجهلة واللصوص والرعاع وقطاع الطرق به الذي لا ترى في وجوههم نور الله ونور الوطن، حتى كدنا نصدق ما يقال بأن هذا الوطن صاحب الحضارات سيمحى من خارطة الأوطان! لهذا السبب أدار أعمدة الفكر والثقافة في العراق ظهورهم للدولة والمجتمع، إما عن طريق البحث عن فضائل العزلة أو عن طريق البحث عن فضائل الغربة، في ظل غياب الرموز الحضارية والفكرية عن عقل صانع القرار السياسي.

أشعر بأسى حقيقي، مثلما يشعر علماء البلد ومثقفيه، كيف تم صفي الآف العلماء والكفاءات والخبرات بالقتل والاعتقال، وكيف استنزفت العقول العلمية بالترويع والتهجير القسري تحت بنود الطائفية وحرية التفكير والرأي والرأي الآخر، او من خلال استبدال العقول الجاهلة بالعقول المبدعة باسم المحاصصة الحزبية وسرطان الطائفية والقبلية ليضعوا (قفلاً)على الوطن ليحولوه الى حضيرة للبغال من أصحاب الشهادات المزورة والكروش الغبية وصناع الغيبيات ولصوص السياسة.

مختصر القول، أن نزف الادمغة العراقية مازال مستمرا بطريقة مرعبة، خاصة بعد كوراث الوطن حيث تهجير العلم وتوطين الجهل، ليبقى الوطن في غرف الإنعاش بانتظار موت الالاف من العلماء والمبدعين وصناع الحرف والحياة..

يالكارثة الأوطان عندما يحكمها حاكم محكوم بالغيبيات والحقد والجهالة الدينية والقبلية، بينما ملايين من علماء البلد ومثقفيه ومبدعيه ينتشرون في بقاع الارض، يبحثون عن الملاذ الآمن، وعقولهم العراقية المبدعة مؤجرة لأوطان أخرى.

يالتعاسة الزمن، من أحال نهارنا الى ظلمة دائمة، وجعل الوطن طاردا للكفاءات والعلماء، وجاذباً للجهلة والحثالات، وحكمنا بعقل الماضي المريض!